

Distr.: General
21 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لأحذر من التصاعد الهائل في حالات التوتر والمشاعر والغضب في أوساط الشعب الفلسطيني في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل اعتداءاتها اللاإنسانية على أرواح شعبنا وكرامته ووجوده ذاته.

واليوم، توفي في الأسر رجل فلسطيني حبسته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفترة طويلة، وتعرض لجميع أشكال سوء المعاملة على أيدي سجنائه، بما في ذلك الإهمال الطبي. فقد أعلن صباح اليوم عن وفاة ناصر أبو حميد، البالغ من العمر 50 عاما، والذي كان مصابا بالسرطان ولكنه حرم من الإفراج عنه لتلقي العلاج الطبي العاجل خارج السجن. وقد شُخصت إصابة أبو حميد بسرطان الرئة في آب/أغسطس من العام الماضي، ولكن إسرائيل رفضت نداءات متكررة لإطلاق سراحه، مما حال دون حصوله على الرعاية الطبية المناسبة بينما أخفقت أيضا في توفير العلاج اللازم له، وهو عمل متعمد من أعمال الإهمال الطبي، في انتهاك خطير للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

وخلال فترة مرضه، ظل أبو حميد محروما من زيارات عائلته. ولم يسمح لوالدته وشقيقه إلا ليلة أمس برؤيته وهو يحتضر في المستشفى، وذلك بعد تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما يعمق معاناة الأسرة التي ظلت لفترة طويلة ضحية للعنف والقمع الإسرائيليين. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد أطلقت النار على أخيه الأكبر وقتلته في عام 1994، وسجنت إسرائيل أربعة من أشقائه، كما هُدم منزل أسرته عدة مرات.

وفي هذا الوقت، تحاول القيادة الفلسطينية تأمين الإفراج عن جثمان أبو حميد لعائلته لدفنها على نحو لائق. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك الآن لمطالبة إسرائيل باحترام القانون الدولي ونقل جثمانه



فورا إلى أسرته، التي تعاني بالفعل من الحزن الشديد لفقدانه في ظل هذه الظروف المأساوية، بغية السماح بدفنه بكرامة وفقا للتقاليد الدينية والثقافية.

كما نوجه الانتباه إلى أن ما يقدر بنحو 600 فلسطيني تحبسهم إسرائيل في سجون الفصل العنصري الاستعماري يعانون من أمراض طبية، بمن فيهم 24 فلسطينيا يعانون من شكل من أشكال السرطان يتطلب رعاية طبية حرجية. ومع ذلك، تواصل إسرائيل ممارستها الطويلة الأمد المتمثلة في الإهمال المتعمد للسجناء المرضى ورفض معالجتهم، في انتهاك لالتزاماتها القانونية وجميع المعايير الأخلاقية. وأفادت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بوفاة 233 سجيناً فلسطينياً في السجون الإسرائيلية، من بينهم 74 على الأقل ماتوا كنتيجة مباشرة لسياساتها المنهجية المتمثلة في الإهمال الطبي.

وإننا ندعو إلى إطلاق سراح جميع الفلسطينيين المحتجزين في سجون هذا الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري والمحرومين من جميع حقوقهم. ويجب ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف اعتقالها واحتجازها وسجنها للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وإطلاق سراحهم فورا وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي غياب هذه المطالب والمساءلة، تواصل إسرائيل اعتقالها اليومي للمدنيين الفلسطينيين، إضافة إلى 760 4 سجيناً سياسياً فلسطينياً في السجون الإسرائيلية، من بينهم 160 طفلاً و 33 امرأة، مع وجود أم حامل، لديها خمسة أطفال، وتبلغ من العمر 36 عاماً من بين الذين اعتقلوا في الأيام الأخيرة، وفي ظل حبس 820 منهم في الاحتجاز الإداري دون تهمة وحرمانهم من الإجراءات القانونية الواجبة.

وفي هذا الصدد، وإلحاقاً بالرسائل والنداءات السابقة لاتخاذ إجراء، يجب علينا أيضاً أن نوجه الانتباه إلى قيام إسرائيل أمس بترحيل صلاح حموري، البالغ من العمر 37 عاماً، إلى فرنسا. وحموري، وهو مواطن فلسطيني فرنسي، محام ومدافع عن حقوق الإنسان يعمل مع مؤسسة الضمير، وهي منظمة حقوقية معترف بها دولياً تسعى إلى تحقيق العدالة للأسرى الفلسطينيين، وكان هو نفسه محبوساً رهن الاحتجاز الإداري منذ آذار/مارس من هذا العام. وقد اعتقل ست مرات وأمضى أكثر من تسع سنوات في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك سبع سنوات رهن الاحتجاز بين عامي 2005 و 2011 بعد أن أُجبر على الاختيار بين الترحيل من منزله في فلسطين إلى فرنسا لمدة 15 سنة أو السجن المٌطوّل. وفضلاً عن ذلك، أُلغيت إقامة السيد حموري في القدس بحجة "عدم إظهار الولاء لإسرائيل"، استناداً إلى "أدلة سرية"، مما حرّمه من الحق في البقاء مع أسرته في موطنه القدس.

ولذا، نهيب بالمجتمع الدولي أن يدين هذا القرار ويطالب إسرائيل بإلغائه فورا واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر عمليات الترحيل هذه.

وأخيراً، لا بد لي من أن أوجّه الانتباه مرة أخرى للأسف إلى عملية قتل أخرى لشابين فلسطينيين، وهما مرة أخرى شقيقان، على أيدي القوات الاستعمارية الإسرائيلية، وارتكبتها هذه المرة مستوطن إسرائيلي. ففي 17 كانون الأول/ديسمبر، قُتل الشقيقان محمد ومهند يوسف مطير، اللذان كانا يصلحان إطار سيارتهما على جانب الطريق، في هجوم دهس متعمد بسيارة يقودها مستوطن إسرائيلي بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية جنوب نابلس. وقد قتل محمد في الحال. وأصيب شقيقه مهند بجروح خطيرة، لكنه توفي لاحقاً في المستشفى. ويشعر بالحزن على فقد الشقيقين، اللذين كانا يعيشان في مخيم قلنديا للاجئين، أسرتهما ومجتمعهما المحلي المكلومين.

وندعو إلى محاسبة مرتكب هذه الجريمة البشعة، كما ندعو إلى المساءلة عن جميع الجرائم التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية وميليشياتها العسكرية والاستيطانية ضد الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً تحت نير احتلالها الاستعماري ونظام فصلها العنصري.

والحالة على أرض الواقع تزداد سوءاً كل يوم، مع نقشي الخوف والموت ومع تصاعد خسة وعنف قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين إلى مستويات خطيرة في ظل انعدام أي عواقب على هذا الإفلات من العقاب. وإن شلل المجتمع الدولي وصمته يزيدان هذا الخروج على القانون جرأة، وهي رسالة من المؤكد أن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة القادمة تحيط بها علماً.

وقد آن الأوان منذ زمن لأن يتصرف المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بشكل عاجل وجاد ولملموس في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة هذه لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، وردع العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني من قبل جيوشها من جنود ومستوطنين، وحماية الشعب الفلسطيني، وإنقاذ الأرواح البشرية.

وقد آن الأوان منذ زمن لأن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على وقف تدهور الوضع، وعكس مسار الاتجاهات السلبية، والعمل بشكل جماعي، بروح من تعددية الأطراف والمسؤولية، لرسم طريق للمضي قدماً صوب تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني والسلام الفلسطيني - الإسرائيلي، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 194 (د-3) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا الـ 772 المتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/ES-10/922-S/2022/1035)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم